جامعة البصرة **المرحلة : الماجستير**
كلية الآداب **الفرع : اللغة**
قسم اللغة العربية **أستاذ المادة : د. أحمد** رسن

البحث النحوي المعاصر للعام الدراسي ٢٠١٧ـ ٢٠١٨م

في هذه المحاضرة نقرأ بحثًا معاصرًا موضوعه مسألة خلافية من مسائل النحوي العربي وهو : **"الخلاف النحوي في "كي"** المنشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية .المجلد١١العددان(١ـ٢) ٢٠٠٨م.

هذا البحث مكوّن من المقدمة التي ذكر فيها الباحث سبب اختيار الموضوع وهو أنّ الموضوع جيد في البحث العلمي والسبب أنّ كتب النحو لم تفاصليه... فالباحث يريد أن يكمل الموضوع. ويحيط به من جهاته المختلفة وهي ملاحظة علمية صحيحة ؛ لأنك عندما تبحث في موضوع فإنْ كان الموضوع جديدًا فهو أمر محمود ؛ لأن العنوان الجديد يفتح الآفاق المعرفية نحو مجالات لم تتطرق اليها الدراسات السابقة. وإنْ كان البحث مدروسًا وفيه جوانب مغمورة يحاول الباحث أن يسدّ هذه الثغرات الموجودة في البحث. وليس من الصحيح أن يختار الباحث موضوعًا تامًّا في الدراسات السابقة .

ثم ذكر الباحث أبرز المصادر التي اعتمد عليها، وذكر خطة البحث من تمهيد وأربعة فقرات وخاتمة. لذلك كانت مقدمة الباحث علمية ؛ لاحتوائها على الأمور الخاصة بها. والتعليل عند الباحث في بيان سبب اختيار الموضوع فيه جانب من الصحة ومن جانب آخر أن الباحث لم يرجع الى جميع الكتب التي فيها الخلاف النحوي و منها كتاب " المسائل الخلافية في النحو " لأبي البقاء العكبري. و " كتاب ما فات الانصاف في مسائل الخلاف " ولعل الباحث أصاب في الفقرة الرابعة التي عنونها " فصل كي عن معمولها ".

نأتي الى التمهيد وعنوانه "كي في اللغات السامية" وهذا العنوان خروج عن موضوع البحث. فما الفائدة من إثبات وجود كي في اللغات السامية طالما هي موجودة في اللغة العربية. والغرض من البحث الخلاف النحوي فيها ؟ فقد أدخل بحثه في المنهج المقارن مع اللغات الاخرى علمًا أن منهجه في البحث وصفي ؛ لذا خالف المنهج المقرر عنده ، ودراسة "كي" في اللغات الأخرى لا علاقة لها بالخلاف فيها عند النحويين.

فقرات البحث :

١ـ الخلاف في العمل النحوي وهنا نظر الباحث في قضية عمل كي وعدم عملها.
٢ـ الخلاف في نصب العامل بعد كي. فالأمر الثاني نظر في نصب العامل بعدها أهي التي تعمل ام الفعل ؟
٣ـ بعض النحاة يقولون إنّ "كي" هي الناصبة .
٤ـ "فصل كي عن معمولها في العمل" .

وهذه الأقسام أساسها نظرية العامل وأثر "كي" في العمل . ولكن من جهة الإعمال اشتراك بعض الأدوات في العمل معها وهي "أن". إنّ الدرس النحوي القديم اعتمد على نظرية العمل؛ لغرض تنظيم القواعد النحوية ووضع نظام نحوي متكامل ومتناسق على أساس هذه النظرية. وهي نظرية خاطئة ؛ لأن الألفاظ ليست موجودات حية قادرة على التأثير. بل المتكلم هو الذي يمسك بالألفاظ ، ويضعها في قوالب واستعمالات متنوعة للتعبير عن أفكاره وأغراضه. لذلك بناءً على هذه الرؤية ينبغي استبعاد هذه النظرية من البحث العلمي. وننظر الى الألفاظ وعلاقاتها بعضها ببعض على أساس المعاني النحوية في إطار نظرية الاسناد "اسناد المبتدأ للخبر والفعل للفاعل" ننظر إلى المخصصات التي تقيد الجملة كالتوابع وغيرها " .

الفقرة الأولى : الخلاف في العمل

كان من الأولى أن يقول "الإعمال" أي أن المتكلم هو الذي يجعل الألفاظ تعمل . فهي لا تعمل بنفسها. فالإعمال أفضل الا اذا قلنا : "العمل" اسم مصدر للفعل "أعمل" لأن "العمل" يدل على معنى المصدر مع حذف الهمزة من غير تعويض . فهو اسم مصدر. مثل عشرة اسم مصدر

للفعل عاشر ومصدره معاشرة. لكن استعمال الفعل "يعمل وعمل" ينسبون فيها العمل للألفاظ وهذا خطأ. وهي نظرية مدروسة كثيرًا ويفضل أنْ تستبعد من الدرس النحوي بعد أنْ استقرت النظرية النحوية العربية القديمة .

الفقرة الثانية : الخلاف في نصب العامل بعد كي.

والخلاف في هذه الفقرة فيه ثلاثة آراء في عمل كي :

١ـ من حروف النصب ...وهذا تعميم والأفضل أن يرجع الى كتب النحويين. فإذا اتفقوا على رأي يعمم هذا الاتفاق. اما حجة الكوفيين فإن كي من العوامل المختصة بالأفعال. فإن كانت مختصة بالأفعال فهي الناصبة. فلا تدخل على الأسماء. وعلة عملها هو الاختصاص. وهو دليل قائم على الاختصاص .فحروف الجر تجر؛ لأنها مختصة بالأسماء. فالبصريون قالوا : "ورد استعمال "كي" داخلة على الاسم في قولهم "كيمه" وأصلها كيما. فلما دخلت عليها كي حذفت الالف دليلًا على أن هذا اسم استفهام. ولبقاء الحركة "الفتحة "أضيفت هاء السكت .

الكوفيون قال : إن "ما" أصلها ماذا. وتقديره : كي افعل ماذا. فكي تدخل على الفعل المحذوف اي انها لم تدخل على الاسم. وانما على الفعل المحذوف. وقالوا بذلك كي يتخلصوا من ان "ما" ليست استفهامية .

ردّ الباحث معتمدًا على ترجيح الدكتور فاضل السامرائي وهو "ان كي يوجد شبيه لها وهذا الشبيه هو حتى" فحتى تدخل على الاسم والفعل. وكذلك كي فلما وجد هذا الحرف "حتى" الذي يعمل الجر والنصب. فيجوز أن تعمل كي الجر والنصب. بمعنى آخر استعملوا قياس الشبه اي أن "كي" تعمل النصب والجر ؛ لأنها تشبه حتى . وهذه المناسبة هي لترجيح رأي البصريين وهذا الرأي ليس للسامرائي. بل موجود في كتاب الانصاف. والأفضل ... أنّ الاستعمال العربي الفصيح جاء به. ولكل استعمال معنى خاص به من غير حاجة الى تقدير .

وفي البحث النحوي المعاصر تبرز ظاهرة كثرة النصوص المنقولة في المسألة النحوية . وإذا كانت هناك نصوص تتعلق بفكرة نحوية أو قاعدة نحوية أو رأي نحوي. وكل هذه النصوص متطابقة في المعنى مع اختلاف في اللفظ من غير زيادة في فكرة جديدة أو اضافة يفضل أن يذكر النص الأول المتقدم على هذه النصوص. ويحال في الهامش على هذا النص المتقدم وتذكر مصادر النصوص الاخرى معه من غير حاجة الى اقتباس النصوص الاخرى في المتن. والباحث ذكر الكثير من النصوص التي حملت معنى واحدًا لا حاجة لذكرها في المتن بل تكفي الإشارة إليها في الهامش بعد اسم المصدر السابق.

٢ـ "انها من حروف الجر. اي أن "كي" حرف جر. وليست من حروف النصب. وهذا رأي الأخفش وهو نحوي بصري وهو دليل على أنّ الانباري كان يعمم الآراء. فالبصريون لا يوجد لديهم إجماع في هذه القضية. والباحث لم يرجع الى كتب الأخفش. وانما نقل رأيه عن كتب أخرى. فنقله عن الرضي وابن هشام والمرادي. وكلهم متأخرون عنه. وكان الأولى أن يرجع الى كتابه. أو ينقل رأيه من كتب معاصرة له أو قريبة من عصره.ولم يبين الباحث موقفه من هذا الرأي ولم يناقشه.

٣ـ حرف مشترك في الجر والنصب عند سيبويه والمبرد. والدليل هو الاستعمال الذي يثبت دخولها على اسم الاستفهام "ما" فهي حرف جر. ودخولها على الفعل المضارع فهي من نواصبه والباحث رجح رأي البصريين لأسباب منها:

١ـ شبه اجماع بين النحويين على هذا الرأي .

٢ـ وجود نظائر لـ "كي" في الاشتراك في العمل اي انها أداة واحدة تعمل عملين مثل "حتى" تدخل على الفعل والاسم وكذلك "لعل" تنصب وتجر. فتعدد العمل وارد عند النحاة. وهذا يصحح الرأي الذي يقول : إنها مشتركة بعملين .

٣ـ تأويل الكوفيين "كيمه" وارجاعها الى أصل وهو "كي ماذا تريد" يقول الباحث : إن فيه تكلفًا. وهو بعيد عن الاستعمال اللغوي الفصيح .وخلاصة القول في هذه المسألة :

إننا نستبعد نظرية العامل. و "كي" ورد استعمالها مع الفعل ومع الاسم. فيكون اسم الاستفهام مبنيًا على حالته بعدها وهي من حروف الجر الداخلة على الأسماء ، ويكون الفعل المضارع بعدها منصوبًا وهي من حروف النصب. وهي في كلتا الحالتين ليست جارة ولا ناصبة بل المستعمل هو الذي يختار الحالة الإعرابية الدالة على معناه المقصود .

الفقرة الثانية "خلاف عامل نصب الفعل بعد "كي "

في هذه المسألة رأيان :

١ـ رأي سيبويه وغيره من النحويين أن "كي" من نواصب الفعل المضارع مثل أنْ ولن ... وسبب الإعمال من وجهة نظر الباحث هو الاختصاص والباحث يرجح رأي سيبويه لشبه إجماع العلماء عليه .

٢ـ رأي الخليل والمبرد أن الناصب هو "أن" وهي حرف وحيد لنصب الفعل المضارع. واذا لم توجد نقدرها ؛ لتنصب الفعل عند الخليل " والباحث يرى ترجيح الرأي الأول ؛ لأنّ أغلب النحويين يقبلونه ، وعدم التقدير أولى من التقدير.

وهذا الخلاف القائم على العمل لا فائدة فيه إذ الحروف لا تعمل. وإنّما هي دالة على معانٍ نحوية : التوكيد والتعليل. وليس الإجماع في مسألة دليل على صحتها وينبغي علينا دائمًا التسليم به. واليقين بقيمته العلمية .

الفقرة الثالثة : [اظهار "أنْ" بعد كي بين الجواز وعدمه]

وفيه الآراء الآتية :

١ـ لا يجوز إظهارها إلا في الضرورة الشعرية. وهذا رأي البصريين الذي ادعاه الأنباري وفيه تعميم .... فإذا كانت كي هي العاملة فلا نحتاج الى تقدير "أن" إلا اذا كان على رأي الخليل وهو "أنْ" هي الناصبة. وقد ثبت عدم دقة رأي الخليل .

٢ ـ يجوز الإظهار بعد "كي" وعمّمه الأنباري على الكوفيين وقد جاء مستعملًا في كلام العرب منه قول جميل بثينة :

فقالت : أكلّ الناس أصبحت مانحًا لسانَك كيما أنْ تغرَّ وتخدعَا

فحجة الكوفيين السماع. وكذلك قول الشاعر :

أردت لكيما أنْ تطيرَ بقربتي ....

فالسماع وارد والقياس جائز. ويقصدون بالقياس أن "أنْ" جاءت لغرض التوكيد المعنوي أي أنْ تأتي بكلمتين مختلفتين والمعنى واحد. "وكي" و "أنْ" مختلفتان في اللفظ والمعنى واحد .والباحث رجح رأي البصريين ؛ لأن أغلب النحاة ذهبوا الى هذا الرأي .

الفقرة الثالثة : خلاف الفصل بين كي ومعمولها

الباحث لم يقسم هذا الفصل على أقسامه والفصل ـ هنا ـ نوعان :

١ـ الفصل بين "كي" ومعمولها بالأداتين ما ولا النافية وقد أجمع النحاة على الفصل بين كي ومعمولها بالأداتين. فلا يوجد خلاف.

٢ـ الفصل بين "كي" ومعمولها بغير ما ولا النافية ، وفيه ثلاثة آراء:

أ- البصريون بعضهم يجوز الفصل .

ب- الكسائي أجاز الفصل مع إبطال العمل.

ت- ابن مالك أجاز الفصل مع العمل .

والباحث شرح الآراء من غير ترجيح لرأي منها. وختم البحث بنتائجه الآتية :

١ـ كي حرف مشترك بين الجر والنصب.

٢ـ كي عاملة بالفعل بعدها.

٣ـ لا يجوز إظهارها إلا في الضرورة الشعرية.

٤ـ لا يبطل عملها عند الفصل بلا وما الزائدتين.

ولا ريب في أنّ النتائج كلها ليست بجديدة ، فهي مذكورة في النحو العربي . فإذا كانت مدونة في المصادر السابقة فهي نتائج ومعطيات الدرس النحوي القديم . وليست من نتائج الباحث؛ لأن نتائج كل بحث يحصل عليها الباحث بعد جمع المعلومات المتعلقة بموضوعه ثم يدرسها بمنهج معين. فتأتي النتائج من دراسته وتحليلاته مباشرة.

.